زانكۆی سەلاحەددین-هەولێر
Salahaddin university-Erbil

حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية
دراسة التطبيقية في بنك أشور الدولي

بحث مقدم الى مجلس قسم المحاسبة كجزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في علم المحاسبة

(دراسة استطلاعية لاراء عينة من اساتذة الجامعة في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين - أربيل)

الباحثون

عبدالحميد محمد فؤاد
سلطان عبدالوهاب جلال
عبدالرحمن فرهاد زياد
رەنجدەر محمد كاكل

بإشراف
م.هوشنك محسن كريم

2023 الميلادية

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذا البحث الموسومة (**حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالي)** قد جرى تحت إشرافي في قسم المحاسبة/كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة صلاح الدين/أربيل من قبل (عبدالحميد محمد فؤاد، عبدالرحمن فرهاد زياد، سلطان عبدالوهاب، رەنجدەر محمد كاكل) كجزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في علم المحاسبة.

التوقيع:
أسم المشرف: هوشنك محسن كريم
اللقب العلمي: المدرس
التأريخ:

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة التقييم والمناقشة أننا قد اطلعنا على هذا البحث الموسوم **(حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية)** والمقدم من قبل:

1 -عبدالحميد محمد فؤاد
2 -عبدالرحمن فرهاد زياد
3 -سلطان عبدالوهاب
4 -رەنجدەر محمد كاكل

واننا قد ناقشنا الطلبة في المحتوى العالمي للبحث وطريقة اعداده وانه مستوفي للمتطلبات الشكلية
الواردة في توجيهات القسم وعليه نوصي بقبول هذا البحث بتقدير (.....)ودرجة (.....%)

التوقيع:
الاسم:
اللقب العلمي:
التأريخ:

التوقيع:
الاسم:
اللقب العلمي:
التأريخ:

((الناس الى العلم أحوج منهم الى الطعام و الشراب ، لان الرجل يحتاج الى الطعام و الشراب في اليوم مرة أو مرتين ، و حاجته الى العلم بعدد أنفاسه))

أحمد بن حنبل

الاهداء

ان قـاطرة بحثنـا هـذا قـد مـرت بالعديـد مـن العوائـق والصـعوبات، وعلـى الـرغم مـن هـذا فاننـا حاولنا ان
نتخطـي كـل هـذه العقبـات والصـعوبات بثبـات شـديد بفضـل هلـلا سـبحانه وتعـال، وبفضـلك انـت ايضا والدي العزيز.

الـى أمـي وأخـواتي وجميـع اصـدقائي الـذين كـانو دائمـا بالنسـبة لـي بمثابـة العضـد والسـند حتـى أستطيع
أن أستكمل البحث.

والـيمكن ان ننسـى اسـتاذي الكـرام الـذين كـان لهـم الفضـل الكبيـر والـدور االـول فـي مسـاندتنا وتوضيح
لنا العديد من المعلومات الهامة والقيمة بالنسبة لنا.

فـنحن اليـوم نقـوم باهـداء لكـم بحـث تخرجنـا ونحـن نتمنـى هلـلا أن يطيـل لكـم فـي أعمـاركم ويرزقكم دائما بالخيرات.

الباحثون

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله الذي وفقنا النجاز هذا العمل المتواضع، نتقدم بفائض شكرنا وتقديرنا الى
االستاذ الفاضل (م. هوشنك محسن كريم) لتفضله باالشراف على البحث ولمتابعته العلمية وتوجيهاته القيمة ولتزودينا بالكثير من المصادر العلمية القيمة.

ومن الوفاء ان نتقدم جزيل الشكر والتقدير الى رئيس واساتذة منتسبي قسم المحاسبة كما نسجل
الشكر والتقدير الى زملائنا االعزاء طلبة المرحلة الرابعة.

وأخير نقدم بالغ الشكر الى كل من مد لنا يد المساعدة ومن الله التوفيق.

الباحثون

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ
المشكيلة البحث	ب
هدف البحث	ب
اهمية البحث	ب
فرضية البحث	ج
حدود البحث	ج
طريقة الجمع البيانات	ج
الدراسات السابقة	د
الفصل الاول: الاطار النظري لحوكمة الشركات	
المبحث الاول: مفهوم وتعريف و أهمية والاهداف والخصائص حوكمة الشركات	
اولا: مفهوم حوكمة الشركات	1
ثانيا: تعريف حوكمة الشركات	1
ثالثا: أهميته حوكمة الشركات	2
رابعا: أهداف حوكمة الشركات	4
خامسا: خصائص حوكمة الشركات	4-5
المبحث الثاني: المبادئ ومحددات حوكمة الشركات و الاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات	
اولا: مبادئ الحوكمة الشركات	6-9
ثانيا: محددات حوكمة الشركات	9-10
ثالثا: الاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات	11
الفصل الثاني: جودة في التقارير المالية في اطار حوكمة الشركات	
المبحث الاول: مفهوم جودة في التقارير المالية وأهميتها ، وأهدافها ، وخصائصها	12
أولا: مفهوم الجودة التقارير المالية	12

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية	13
ثالثا: أهداف التقارير المالية	14
رابعا: خصائص جودة المعلومات المالية	15-18
المبحث الثاني: دور الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية	19
الفصل الثالث: جانب التطبيقي	
المبحث الاول: التعريف بعينة البحث	20-22
المبحث الثاني: اجراءات الحوكمة في مصرف اشور الدولي	23-27
المبحث الثالث :الافصاح و الشفافية في التقارير المالية لمصرف أشور	28-29
الاستنتاجات	30
التوصيات	31
قائمة المصادر	I

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	يوضح المحددات الاساسية لتطبيق حوكمة الشركات	10
الشكل رقم 2	يوضح الاطراف المعينة بتطبيق الحوكمة	11
الشكل رقم 3	يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة	16

مقدمة

تعد الحوكمة من المواضيع الإدارية الحديثة المهمة، التي لاقت انتشارا واسعاً في جميع المنظمات، خصوصاً في بدايات هذا القرن إضافة إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008م والتي قادت العالم إلى حالة ركود اقتصادي، و بشكل عام يشير مفهوم حوكمة الشركات الى قوانين و قواعد و معايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من ناحية و اصحاب المصالح من ناحية اخرى. و باعتبارها حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام و المشاكل المالية بشكل خاص. إن زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة يرجع إلى العديد من العوامل، لعل أبرزها وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة، سواء كان على مستوى الشركات أو أسواق راس المال، مما أدى إلى فقدان المستثمرين في التقارير المالية لهذة الشركة. ونظرا لكل هذة الاحداث تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات كنظام هيكلي و برنامج اجرائي لاحكام الرقابة على الادارة و توفير شفافية و ثقة بين المستخدمين لزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية.

ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن أليات الحوكمة تؤثر على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وان تطبيقها يؤدي الى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات.

ومن هذا يسعى الباحثون الى محاولة دراسة حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية بالتطبيق على مصرف أشور الدولي للاستثمار والتنمية

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

على الرغم من الجهود التي تبذل من القائمين على اعداد التقارير المالية للشركات وحرصهم على ان تظهر تلك التقارير بالجودة التي تخدم المستخدمين لتلك التقارير، الا ان المشاكل المعاصرة التي تعاني منها الاسواق المالية والانهيرات المالية للشركات تزعزع الثقة في مخرجات النظام المحاسبي للشركات المتمثل بالتقارير المالية، ومن هذا أتى الحوكمة بمبادئها وتطبيقاتها باتجاه اعادة الثقة بالتقارير المالية.

ومن هذا يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. هل يطبق مصرف أشور الدولي دليل حوكمة الشركات في اعداد التقارير المالية؟
2. ما اثر الالتزام بتطبيق اليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للمصارف ؟
3. ما هو كيفية مساهمة حوكمة الشركات في زيادة جودة ونزاهة هذه المعلومات الواردة والمنشورة في التقارير المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

ثانيا: هدف البحث

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1. بيان مفهوم وأهمية حوكمة الشركات والمبادئ الاساسية لها.
2. دراسة اثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتحديد مستوى الجودة والنزاهة.
3. معرفة وتحديد ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية بغرض اعادة الثقة بها. بالتطبيق في مصروف أشور الدولي.

ثالثا: اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من حيث تناولها موضوعا معاصر.حيث تساهم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الاقتصادية، المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية في تلك الشركات،وكذلك تقلل المخاطر وبناء الثقة مع المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسائر، بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة.ومن هذا يبحث البحث عن الدور الذي يمكن ان تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية في مصرف أشور الدولي للاستثمار والتنمية، وسوف يساهم البحث من خلال توصياته في رفع

وعـي الادراة المصـرف بالـدور الـذي يمكـن ان تلعبـه حوكمـة الشـركات فـي تحسـيت جـودة تقـاريره الماليـة في تحقيق الافصاح والشفافية.

رابعا: فرضية البحث

فـي ضـوء مـاتم طرحـه مـن تسـاؤلات حـول موضـوع البحـث يمكـن تحديـد الفرضـية اساسـية التـي يمكـن الارتكـاز عليهـا بـأن وجـود دليـل للحوكمـة فـي مصـرف أشـور الـدولي سـوف يـنعكس بشـكل ايجـابي علـى تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

خامسا: حدود البحث

الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية في مصرف أشور الدولي للاستثمار والتنمية.

الحـدود الزمانيـة:تمثل فـي التقريـر المـالي السـنوي لمصـرف أشـور الـدولي للاسـتثمار والتنميـة للسـنة الماليـة 2021.

سادسا: طريقة جمع البيانات

المـنهج الوصـفي النظـري فـي اطـار الجانـب النظـري مـن خـلال الاعتمـاد علـى المصـادر النظريـة مـن الكتـب والدوريات والرسائل والاطاريح والمواقع الالكترونية الرصينة والقوانين والتعليمات.

مـنهج تحليـل المحتـوى الـذي يقـوم علـى تحليـل التقـارير الماليـة المنشـورة لعينـة البحـث، ودراسـة القـوانين والتعليمـات والـوائح وتحليلهـا الصـادرة مـن بنـك المركـزي العراقـي والمصـرف عينـة الدراسـة يمـا يتعلـق بحوكمة الشركات.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة (سامي 2009) بعنوان:

دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و اثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية.

هدفت الى دراسة و تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات و اثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية،وعرضت الدراسة للادبيات سابقة في مجال لجان المراجعة و حوكمة الشركات و بواعث الاساسية لحوكمة الشركات،ودور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات،واثرها على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للوقوف على خصائص تلك الدراسات و مدى شموليتها.

أ. أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية.

ب. أن الاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل،وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الادارة،وهذا ما تسعى الية حوكمة الشركات.

ثانيا: دراسة (ابو حمام،2009) بعنوان:

اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية.

هدفت هذة الدراسة الى تحليل اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية.حيث اجرى الباحث دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية.استخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة بعدد(150)استبانة،وقد خلصت الدراسة الى ان تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية.

ثالثا: دراسة (رياض زلاسي ،2011-2012) بعنوان:

مشاركة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

تهدف هذة الدراسة الى اختبار مدى مشاركة و مساهمة حوكمة الشركات في الوصول الى المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، وقد فهمنا من هذة الدراسة ان اهمية حوكمة المؤسسات تكمن في زيادة مصداقية مخرجات النظام المحاسبي خاصة في ظل تبني النظام محاسبي مالي الذي يهدف الى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المالية.

رابعا: دراسة (العازمي،2011) بعنوان:

دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية.

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية و تكونت عينة الدراسة من (280) من اصل (360) استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من اعضاء مجلس الادارة و المدراء الماليين في شركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ،وقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد و الانحدار البسيط.

خامسا: دراسة (علي عبدالجبار الحاج علي اسماعيل 2010) بعنوان:

العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية و جودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي و الصناعي.

هدفت هذة الدراسة الى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية و جودة التقارير المالية و قد تم الاعتماد على مقياس كمي لمتغيرات الدراسة،وتحقيق هذة الاهداف تم اختبار بيانات (30) شركة من الشركات مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي و الصناعي خلال الفترة (2006-2008) وخلصت الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الادارة و عدد مرات اجتماع مجلس الادارة و بين جودة التقارير المالية.

الفصل الأول:الاطار النظري لحوكمة الشركات

المبحث الاول: مفهوم وتعريف و أهمية والاهداف والخصائص حوكمة الشركات

أولآ : مفهوم حوكمة الشركات:

تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بمفهوم حوكمة الشركات أثر الازمات المالية المتكرر والتي أدت الى فلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الافصاح والشفافية وعدم اظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الاوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى الى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها.

لذلك أصبحت حوكمة الشركات المضاد للفساد، وهي تعتبر اداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية.

كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية اذ تعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالاخر .

يرى البعض من وجهة النظر القانونية أن مفهوم حوكمة الشركات يمثل العلاقة التعاقدية بين مختلف الاطراف، في حين يراه أخرون من وجهة النظر المحاسبية أنة تتمثل في التركيز على كيفية تعظيم الربحية و قيمة الشركة في الاجل الطويل، كما ينظر اليه أخرون من وجهة الاخلاقية باعتبارة يشير الى حماية حقوق مساهمي إلاقلية،وقد ادى تنوع الباحثين و اختلاف اهتماماتهم و تخصصاتهم علمية الى ظهور مفاهيم متنوعة لحوكمة الشركات. (OECD:2014:20)

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات :

1. تعددت تعاريف حوكمة الشركات (Corporate Governance) لتعدد المهتمين من جهة من اقتصاديين ومحللين وقانونين ومن جهة أخرى لتداخلة في العديد الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الامر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم: (سليمان، 2006،15)

أ. هو نظام متكامل لرقابة المالية والغير المالية من خلاله يتم ادارة الشركة والرقابة عليها.

ب. مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية، والتي تهدف الى ضمان قيام الادارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانه لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصال.

ج. هي باختصار تعميق دور الرقابة والمتابعة الاداء.

2. وعرفت منظمة التعاون الاقتصـــادي و التنمية حوكمة الشـــركات بأنها (مجموعة من علاقات بين ادارة الشركة و مجلس ادارتها و اطراف اخرى ذات اصحاب مصلحة داخل الشركة، يتضمن ذلك هيكل الاهداف و رقابة محددة على الاداء).
3. وعرفت أيضا (Dewing Rus) حوكمة الشركات انها (مجموعة من الحوافز و القواعد التي يمكن بواسطتها توجيه و رقابة ادارة المنشـــاة من اجل تعظيم الربحية و قيمة المنشـــاة في الأجل الطويل لصـــالح المساهمين.(OECD:2014:20).
4. تعريف مجلس حوكمة الشركات حيث يعرفها بأنها (إطار القواعد و العلاقات و النظم و العمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة و السيطرة عليها داخل الشركات،إنها ترافق الاليات التي يتم بمقتضاها محاسبة الشركات وتلك التي تسيطر عليها).
5. اما لجنة بازل (Basel) فانها تعرف حوكمة شـركات من منظور الصـناعة المصـرفية فتعرفها على انها (الطريقة التي تحكم بها أعمال و شؤون البنوك من قبل مجالس إدارتها و الادارة العليا،مما يؤثر على كيفية وضع اهداف الشركة - تشغيل أعمال البنك على أساس يومي - الوفاء بالتزام المساءلة تجاه المساهمين و مراعاة مصالح أصحاب المصلحة الاخرين المعترف بهم - حماية مصالح المودعين).(Basel committee: 2006: 29).

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات :

تبرز أهمية الحوكمة منذ انفجار الازمة المالية الاسيوية والتي كانت أزمة ثقة في مؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والخلافات بين منسأت الاعمال الحكومة والتي تعود اسبابها ظهور عمليات ومعاملات موظفين واقارب واصدقاء غير صحيحة، بالاضافة الى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الاجل، دون اعلام أو معرفة المساهيمن بذلك من خلال اتباع نظم وطرق محاسبية ضللة ومبتكرة. (حمام، 24، 2009)

يتوقع المســاهمون من الشــركات التي تطبق قواعد الحوكمة، أن يكون أدائها افضــل و تتحســن إدارتها و تطور استراتيجيتها،ويطمئن المساهمون الى ان أي عملية استحواذ أو دمج ستكون بطرق علمية بحتة،و يتوقعون خفض نسبة المخاطر و عدد الدعاوى ضد الشركة، و انها تبني علاقات طويلة الأجل مع عملائها جميعا،كما ان شركة التي تطبق قواعد الحوكمة تعطي قيمة المســتثمرين و المقرضــين و العاملين و العملاء، بل و المجتمع على حد سواء، كما ان حوكمة الشركات تساهم في خلق مناخ جيد للأعمال مما يشجع الاستثمارات المحلية و الأجنبية،وهو الأمر الذي يؤدي بدوره خلق فرص عمل و زيادة رفاهية المواطنين.

وتوفر الحوكمة نظام اشراف على المديرين و العاملين بالشركة،وهو أمر ضروري لكي لا يسيئوا استخدام سلطتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، و لكي لا يسددوا أصول الشركة، بل سيعون لتحقيق مصالح الشركة و المساهمين على المدى الطويل، و على الشركات أن تتعامل في السوق بمسؤولية المساهمة في رفع قيمة المجتمع ككل،فحوكمة الشركات تعد وسيلة أساسية لتهيئة بيئة من الثقة في السوق و نزاهة في الأعمال.

كما اثر النمو الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، من خلال الاندماج بين الشركات من اجل الاستحواذ على اسواق العالمية و السيطرة عليها.(انشاصي : 2015: 26)

وتمكن المنظور المحاسبي لأهمية حوكمة الشركات في المحاولة الجادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في بورسة الاوراق المالية في مدى دقة المعلومات المفصح عنها وسلامتها من جانب ادارة الشركة وذلك من خلال القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة ومن ثم جودة تلك التقارير المعتمدة من قبل مراقبي الحسابات المعنين من قبل الجمعية العمومية للشركة (سليمان،2006 ، 15)

ومن ثم يمكن تجسيد أهمية الحوكمة الشركات بوصفها بعدا ماليا ومحاسبيا بما يلي: (ميخائيل، 2005، 83)

1. محاربة الفساد المالي والاداري في الشريكات وعدم السماح بجودة أو عودته مرة أخرى.
2. تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الاتفاق وربط الانفاق بالانتاج.
3. ضمان النزاهة الحيادية والاستقامة للعاملين كافة في شركة بدءا من مجلس الادارة والمديرين والتنفيذين حتى ادنى مستوى للعاملين فيها.
4. تفادب وجود اخطاء عمدية أو أخراف متعمد كان أو غير متعمدا ومنع استمراره أو العمل على تقليلية الى ادنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المنظورة.
5. تحقيق قدر كافي من الافصاح والشفافية في التقارير المالية.
6. ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات الخارجين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لاية ضغوط من مجلس الادارة أو مديرين التنفيذين.

رابعا: اهداف حوكمة الشركات:

بعد تحديد الاهداف الخطوة الاولى في بناء الاطار المفاهيمي للحوكمة وقد تتغير هذه الاهداف بمرور الزمن الا ان الحاجة لان تكون هذه الاهداف محددة في وقت معين تكون ملحة وضـــرورية، وذلك لانها تعد العامل الموجه لما ســـوف يتخذ من القرارات، بالاضـــافة الى اهميتها في تقييم التطبيقات العلمية، والتغيرات المتوقعة في اســـتخدام المعايير البديلة في حالة عدم تحقيق المعايير المحددة مسبقا اضافة الى تحديد مقدار الاستجابة للمتغيرات والظروف البيئية الداخلية والخارجية. (المشهداني، 2007، 48)

تسعى الحوكمة الى تحقيق عدة اهداف تتمثل في: (الوردات و اخرون: 2005 : 15)

1. تحسين أداء الشركة.
2. وضـــع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش و تضـــارب المصـــالح و التصـــرفات الغير مقبولة ماليا و أدائيا و اخلاقيا.
3. وضع أنظمة رقابة على إدارة الشركات و اعضاء مجلس إدارتها.
4. وضـع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق و المسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة و المساهمين.
5. وضع قواعد و الاجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.

خامسا: خصائص حوكمة الشركات:

من خلال مفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بشكل اساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، وبالتالي هناك مجموعة من الخصـــائص التي يجب أن تتوافر في هذة الســـلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. (عبدالفتاح:2005: 63)

1. **الانضـــباط:** إتباع الســـلوك الأخلاقي المناســـب و الصـــحيح،ويعني إتباع الأخلاقي الملائم الذي يتماشـــى المسؤولية المعطاة.
2. **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
3. **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
4. **المساءلة:** إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.

5. **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
6. **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
7. **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر الى المؤسسة كمواطن جيد.

وتمتاز حوكمة الشركات بعدة خصائص و هي: (Charkhan, 2005 , 45)

1) تعزيز و تفعيل أداء الشركات و تعظيم قيمتها السوقية.
2) المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة.
3) التأكيد التام على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية و الخارجية لإعمال الشركات.
4) تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركات و الأطراف الأخرى.
5) العمل على وصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.
6) العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي و الإداري.
7) تجنب مظاهر سوء استخدام الموارد الانتاجية التي تتصف بالندرة النسبية.
8) ضرورة تفعيل مسؤوليات كل من مجلس الإدارة و لجنة الدقيق.

المبحث الثاني: المبادئ ومحددات حوكمة الشركات والاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات.

اولا: مبادئ الحوكمة الشركات:

يعتمد نظام حوكمة الشـــركات على مزيج من التنظيم الداخلي والخارجي لزيادة كفاءة أدائها، وتقليل المخاطر، وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة، ومع توحـــد غايات نظام الحوكمة إلا أنها لا تعتمد مبادئ موحدة، فتأخذ صورة متعددة نظراً للفروق في البيئة الاقتصادية والبيئـة القانونية والاجتماعية، كما أن مبادئ الحوكمة يمكن أن تختلف داخل الدولة نفسها نتيجة لاختلاف القطاعات الاقتصادية، ووفقاً للشكل القانوني للمؤسسات، لكن الثابت وجود عناصر مشتركة تحدد ماهية الأساليب السليمة لحوكمة الشركات، وقد سعت عدة منظمات دولية متخصصة لتحديد هذه العناصـر وصـياغتها على شـكل مبادئ عامة تسـتوعب النماذج المختلفة للحوكمة السـليمة ولأن مبادئ الحوكمة تعد محور موضوع حوكمة الشركات فسنقوم بدراستها من وجهة نظر عدد من المنظمات الدولية؛للتعرف على مداخل المنظمات لدراستها. (شريف :25:2005)

أ. **توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:** يؤكد على عمل هيكل حوكمة الشـركات على رفع مسـتوى شـفافية وكفاءة الأسـواق ويحدد تقسـيم المسـؤوليات بين الهيئات المختلفة المسـؤولة عن الإشـراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون وهي كالآتي: (شريف: 2005: 27)

- أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصـاد الكلي ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق.
- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارســة الحوكمة ينبغي أن تتوافق مع القانون وشــفافيته والالتزام بتطبيقه.
- أن تنص التشـريعات بوضـوح على توزيع المسـؤوليات بين الهيئات المختلفة . مع ضـمان تحقيق مصـالح الجمهور أن تتمتع الهيئات الإشــرافية والرقابية المســؤولة عن تنفيذ القانون بالســلطة والنزاهة وتوفير الموارد الازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية .

ب. حقوق المساهمين: يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة :(شريف: 2005: 29)

- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية . نقل وتحويل ملكية الأسهم .
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب.
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الادارة .
- المشاركة في إرباح الشركة.

ج. مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة: (شريف: 2005 :36)

- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي الى بيع الشركة .
- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية وهي: الحصول على معلومات كافية عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة في الوقت المناسب إتاحة فرصة توجيه الأسئلة لمجلس الإدارة ووضع حدود معقولة عند إضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة. المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بالحوكمة المؤسسية، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والإعلان عن رؤية المساهمين بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وينبغي أن تخضع مكونات نظام الحوافز الخاص بأعضاء مجلس الادارة والعاملين لموافقة المساهمين.
- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثرعلى سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهماتهم .
- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة في الشركات: القواعد والاجراءات التي تغطي عملية الاستحواذ والصفقات غير العادية إذ ينبغي أن تكون عملية الاندماج وبيع موجودات الشركة واضحة وأسعارها تتصف بالشفافية والعدالة بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم بحسب فئاتهم المختلفة. عدم إستخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الادارة من المساءلة.

- ينبغي ان يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت التي تركز على: على المستثمر المؤسسي أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتصويت فيما يخص استثماراته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت على المؤسس الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن اسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسة للملكية الخاصة باستثماراته.
- أن تتوافر الفرصة لتبادل الاستثمارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال لجميع المساهمين بما في ذلك المؤسسون.

د. **المعاملة المتساوية للمساهمين :** تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على ما يلي: (اسماعيل , علي عبدالجابر: 2010: 44)

- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
- أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم. وعلى الشركة تجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت .
- منع تداول الاسهم بصورة لا تتسم بالافصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين.
- على أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

ه. **دور أصحاب المصلحة:** (شريف: 2005: 33)

- أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .
- أن تسمح الاجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين ينبغي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون من طرف الاطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية.
- ان يزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية هيكل فاعل كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

و. الافصاح والشفافية :

تؤكد قواعد حوكمة الشـــركات على أن الإفصـــاح الدقيق الذي يتم في فب الوقت المناســـب يجب أن يشـــمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشـركة بما في ذلك الوضـع المالي ومؤشـرات الأداء ونسـب الملكية وإدارة الشـركة وأيضا الإفصاح عن خبرة أعضاء المجلس ومكافآتهم ويجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعاير المحاسبية والمالية التي تتبعها الشـــركة في تقيم الأداء مع مراعاه وجوب أن تتوفر قنوات نشـــر المعلومات بطريقة عادلة للوصول الى المعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب. (شريف: 2005: 40)

ينبغي ان يتضمن الافصاح على عدة معلومات من بينها:

- الافصاح عن النتائج المالية و نتائج عمليات الشركة.
- الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت
- كما يجب الإفصـــاح على هياكل وســـياســـيا الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها . يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة.
- يجب القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع خارجي مستقل وكفء ينبغي على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين .
- ينبغي على قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع المعلومات ذات صلة.

ثانيا: محددات حوكمة الشركات: لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيـق مـفـهـوم حوكمة الشـركات، وحتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسـي والمتمثل في إرسـاء مبادئها بفعالية، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل التي تختلف من دولة لأخرى بحسب اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية، ولتتم العملية الرقابية لهذا النظام لابد أن تتدخل جملة من الآليات والركائز الأسـاسـية، والتي تشـمل الرقابة والافصـاح وإدارة المخاطر، وهذه العناصر هي التي يمكن من خلالها الحكـم علـى مـدى جودة نظام الحوكمة المطبق، هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشـــركات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية وتشمل هذه المحددات مجموعتين أساسيتين .(فداوي : 2014 : 57)

أ. **المحددات الخارجية:** تشـير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاسـتثمار في الدولة، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضـمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضـمن حسـن إدارة الشـركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتتمثل المحددات الخارجية فيما يلي: (سليمان، 2006، 20)

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، قوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسوق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

ب. **محددات داخلية:** وتشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة والتي تتضمن هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركة مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة، لكنها في والواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة.

الشكل رقم (1) يوضح المحددات الاساسية لتطبيق حوكمة الشركات. (سليمان، 2006،19)

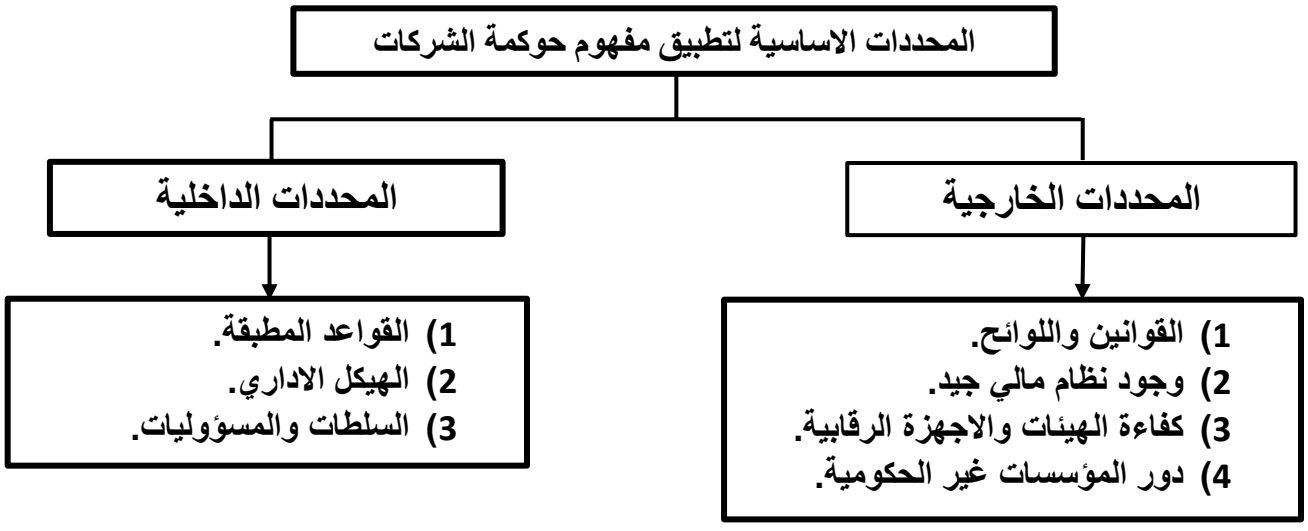

ثالثا: يوجد اربعة اطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في الشركات وهي كالتالي: (شحاته وعلى ، 2007،20)

أ. **المساهمون:** وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم الأسهم في الشركة وذلك مقابل الحصول على ارباح مناسبة لاستثماراتهم وايضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار اعضاء مجلس الادارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب. **مجلس الادارة:** وهم يمثلون المساهمين واصحاب المصالح، ويقوم مجلس الادارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل اليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة، بالاضافة للرقابة على ادائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ج. **الادارة:** وهي المسؤولة عن الادارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالاداء الى مجلس الادارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم ارباح الشركة وزيادة قيمتها بالاضافة الى مسؤوليتها تجاه الافصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين.

د. **اصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الاطراف الذين تربطهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال و الموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

الشكل رقم (2) يوضح الاطراف المعينة بتطبيق الحوكمة الشركات (سليمان، 2006،17)

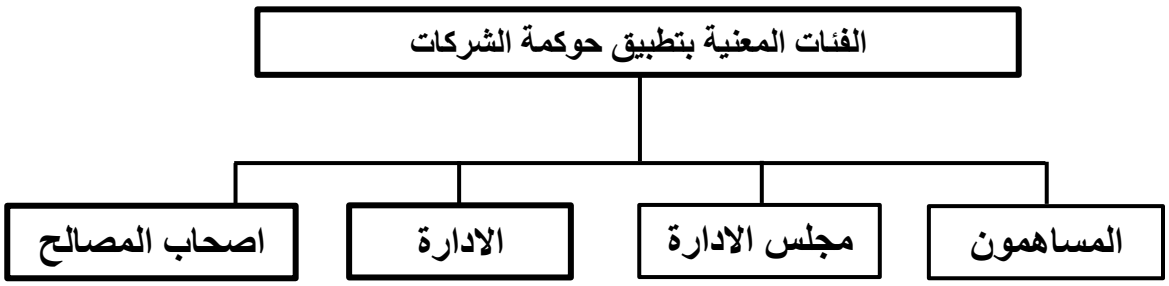

الفصل الثاني: جودة في التقارير المالية في اطار حوكمة الشركات

المبحث الاول: مفهوم جودة في التقارير المالية وأهميتها ، وأهدافها ، وخصائصها

أولا: مفهوم الجودة التقارير المالية:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين اشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر الى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الافضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة باعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، ولذلك فان الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فان العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الادارية.

قدمت الدراسات السابقة مفاهيم مختلفة لجودة التقارير المالية، بحسب المعيار الذي اعتمدته كل دراسة في تقييم جودة التقارير المالية. ولكن يشير الفكر المعاصر للجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو الحكم على مدى جودة المعلومات . (انشاصي , 2015 , 45)

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية الفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. (سامي، 102,2005).

ان تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، ويقصد ذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من اعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة. (شيرازي، 1995, 72).

فيما يلي بعض التعاريف المقترحة من قبل بعض الباحثين لجودة التقارير المالية:

تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقارير المالية، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المبادئ القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها والوصول لتقارير مالية جيدة. ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير ، وبحيث تتميز بالوضوح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من بناء قرارات رشيدة. (شيرازي، 1995, 74).

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية:

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي ، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لا سيما متخذي القرارات ، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة ، حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً ، أو تقليل حجم التباين في الخيارات .

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، والموارد المادية، والمعلومات)، ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الاعمال المعاصرة والناجحة بمثابة الاساسية التي تعتمد عليها، لممارسة أعمالها في ظل بيئة الاعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا، وتتمثل المعلومات الاساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات. (سليمان، 2006،42)

وتنشأ الحاجة الى معلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الالزمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فأن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لامدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية اما تؤدي الى زيادة المعرفة السبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة. (جمعة وأخرون، 2007، 8).

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات ، حيث يطلب صناع القرار – على اختلاف مستوياتهم التنظيمية - معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات

وتنظيم الانشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توارن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها. (جمعة وأخرون، 2007، 9-10).

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر ، لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة ، مجملة فيما يلي : (حنان، 2009: 39)

1- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: يؤدى إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة .

2- ازدياد قنوات الاتصال في الشركة : ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية .

3- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية : ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة .

4- التأثر بالبيئة الخارجية : تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها ، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة ، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

ثالثا: أهداف التقارير المالية:

حدد البيان رقم (1) لعام 1978 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الهدف العام والأهداف الإجرائية للتقرير المالي، ولقد ذكر البيان الهدف الأول والأكثر عمومية كما يلي: (حنان، 2009: 47-54)

أ : الهدف العام:

هو إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار. أي تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك للدائنين والمستخدمين الأخرين لاتخاذ قرارات للاستثمار بشكل عقلاني.

ب:اهداف اجرائية: (حماد، 2006: 219)

1) إنتاج معلومات مفيدة في التنبؤ بالتدفق النقدي، ويوضح هذا الهدف أنه (ينبغي أن يساعد التقرير المالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مع تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة لتك التدفقات).
2) إنتاج معلومات مفيدة في قرارات الاستثمار والائتمان ، ويوضح هذا الهدف (أن التقارير المالية ينبغي أن تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار السوق المالي) (والائتمان البنوك والدائنون ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب).
3) إنتاج معلومات مفيدة تتعلق بالموارد والمطلوبات وتغيراتها، ويوضح هذا الهدف أن تتعلق المعلومات المحاسبية بالموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية وبالمطالبات علي هذه الموارد مع الإفصاح عن التغييرات في كل منهما، أي التركيز علي التدفقات (FLOWS) وليس علي الأرصدة (STOCKS).

4) إنتاج معلومات مفيدة تتعلق بأداء المنشـــأة ومكاســـبها ، وتركز التقارير المالية على توفير معلومات عن أداء المنشأة والتي يتم تقديمها من خلال قياس الربحية ومكوناتها، والتدفقات النقدية مبوبة حسب النشاط، مما تساعد الأطراف المعتمدة في (1) تقييم أداء الإدارة. (2)التنبؤ بالمكاســب المســتقبلية. 3 تقدير مخاطر الاســتثمار أو الإقراض المتعلقة بالمنشأة.

وتهدف التقارير المالية إلى تقديم عرض منظم ومهيكل للمركز المالي والأداء المالي للوحدة، وهدفها الأســاســـي توفير معلومات عن الوضــع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة، والتي تكون مفيدة لتوســيع المدى أمام المســـتخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصـــادية وإن التقارير المالية تظهر نتائج ريادة الإدارة للموارد الموكلة إليها ،ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على التقارير المالية أن توفر للمؤســســـة ما يلى: (الأصـــول، الالتزامات الملكية الإيرادات والمصروفات، الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى) (الشلتوني، 2005: 57).

رابعا: خصائص جودة المعلومات المالية:

في اطار المشروع المشترك بين FASB و IASB لسنة 2010 تم اعادة صياغة الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وعلى هذا الاساس تم اصدار اطار المفاهيم من قبل IASB لسنة 2010 وقائمة مفاهيم محاسبية مالية رقم (8) ل FASB لسنة 2010. (Kieso, and Others, 2012, 48)

الشكل رقم (3) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة: (Kieso, 2012, 48)

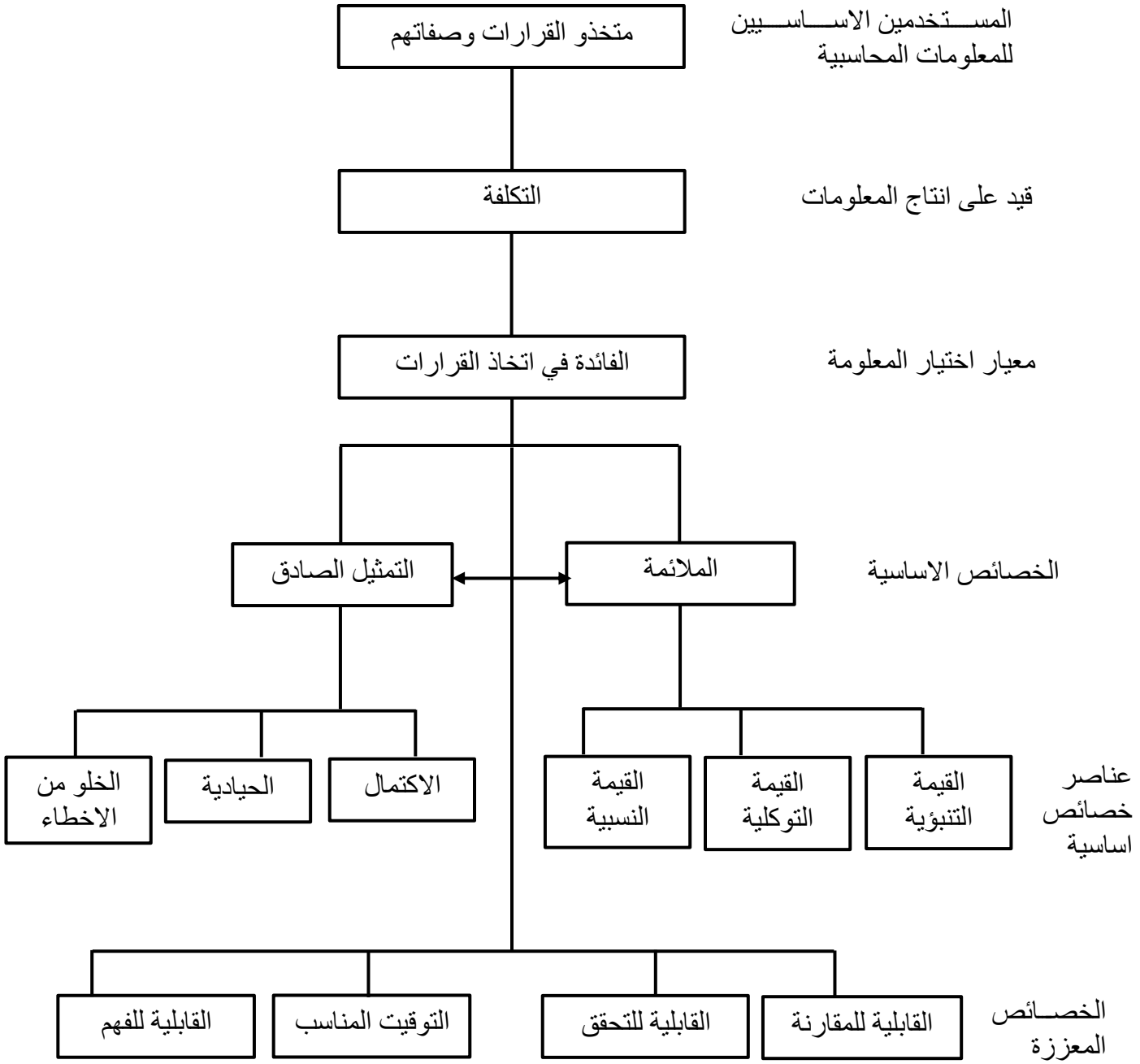

الخصائص الرئيسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية):

تتمثل الخصائص النوعية الاساسية للمعلومة المالية المفيدة في الملائمة والتمثيل الصادق.

1- الملائمة:-

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، و هذا يقتضي توافرها على العناصر التالية: (www.iasplus.com,2014)

أ. القيمة التنبؤية:- من خلال مساعدة مستخدمي المعلومة على اجراء التنبؤات حول المستقبل.

ب. القيمة التؤكيدية:- من خلال مساعدة المستخدمين على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة تتعلق بالاداء و المركز المالي.

ج. الاهمية النسبية:- تعني ان حذف معلومة معينة أو تحريفها يمكن ان يؤثر في القرارات الاقتصادية المتخذة. (Kieso and Others, 2012, 45)

2- **التمثيل الصادق:-** حتى تكون المعلومات المفيدة، فأنه ينبغي الا تكون ملائمة فقط، وانما ان تمثل ايضا بصدق الظاهرة التي ترمي الى تمثيلها.

ويقصد بخاصية "التمثيل الصادق" وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، وتتمثل مكونات هذه الخاصية فيما يلي:

أ) الاكتمال:- وتعني ان تشتمل القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية واللازمة للتمثيل الصادق، حيث أن أي استبعاد أو حذف من شأنه أن يؤدي الى معلومة خاطئة أو مضللة، ومن ثم لن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. (Kieso and Others, 2012, 51)

ب) الحيادية:- تقتضي هذه الخاصية بأن تكون المعلومات خالية من التحيز، بحيث لايتم اعدادها و عرضها لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومة على حساب الاطراف الاخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وانما تكون للاستخدام العام.

ت) الخلو من الاخطاء:- ويعني انه لايوجد أخطاء أو اغفالات في وصف الظواهر، وأن العملية المستخدمة لانتاج المعلومات المقرر عنها قد تم اختيارها و تطبيقها دون أي أخطاء فيها.

ومع ذلك، فان التمثيل الصادق لايعني الخلو الكامل من الاخطاء، وذلك لأن العديد من القياسات في القوائم المالية تنطوي على تقديرات قائمة على الحكم المهني للادارة. (مؤسسة المعايير الدولية، 2012،11).

الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المفيدة:

وتعد هذه الخصـــائص النوعية المعززة مكملة لتلك الخصـــائص الاســـاســـية، وتتمثل في القابلية للمقارنة، وقابلية التحقق، التوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

1- القابلية للمقارنة:- تكون المعلومات المالية أكثر فائدة اذا كان من الممكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة للكيان نفســه في فترات مختلفة، وكذلك بالمعلومات المماثلة لكيانات أخرى في الفترة نفســها، وتعد النقطة الثانية احدى أهداف مجلس معايير المحاســبة الدولية، وغرض التطبيق الكلي لمعايير المحاســبة الدولية. (Kieso and Others,2012,52).

2- القابلية للتحقق:- وتعني هذه الخاصـية أن النتائج التي يتوصـل اليها شـخص معين باسـتخدام أسـاليب معينة للقياس والافصاح يستطيع أن يتوصل اليها شخص أخر باستخدام الاساليب نفسها. (تيجاني، 2009،7)

3- التوقيت المناســـب:- وتعني أن تكون المعلومات متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناســـب قبل أن تفقد قدرتها على تأثير في قراراتهم. (كيسو و يجانت، 1999،96)

4- القابلية للفهم:- تتطلب هذه الخاصـية أن تكون المعلومات المالية معروضـة في القوائم المالية بوضـوح ودقة وبعيدة عن التعقيد والصــعوبة، وغير أن بعض الظواهر هي معقدة بطبيعتها ولا يتم فهمها بســهولة، ومع ذلك لايجب حجبها بحجة عدم امكانية فهمها من قبل المستخدمين، حيث أن استبعاد مثل هذه المعلومات من شأنه جعل القوائم غير مكتملة واحتمال أن تكون مضللة. (شرويدر وأخرون،2006،38)

أ- أن تصنيف المعلومات وتميزها وعرضها بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة.

ب- بتعد بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولايمكن جعلها سهلة الفهم، وان استبعاد المعلومات حول تلك الظواهر من التقارير المالية قد تجعل المعلومات في تلك التقارير المالية أن تكون غير كاملة ومن ثم فانها من المحتمل ان تكون مضللة.

ت- يتم اعداد التقارير المالية للمسـتخديمين الذين لديهم معرفة معقولة بالاعمال و الانشـطة الاقتصـادية و الذين يقومون بمراجعة والمعلومات وتحليلهابجد. وفي بعض الاحيان قد ســحتاج المســتخدمون المجتهدون والمطلعون الى الحصـول على المسـاعدة من مسـتشـار لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصـادية المعقدة. (حماد، 2006: 195)

المبحث الثاني: دور الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية

ان الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومات المحاسبية، واذا أن الشفافية المالية والمحاسبية ماهي الا جزء من الاطار الاكبر لحوكمة الشركات، لذا لابد من وجود اليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، اضافة الى مبدأ الافصاح والشفافية الذي يمكن نطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة. (حنان، 2009: 87)

كما يشجع وجود نظام افصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الافاصح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الافصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهيمة الافصاح وجودة التقارير المالية ايضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة الى التمويل عن طريق أسواق المال و بورصات الاسهم والسندات، فالافصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المالية والتي غالبا ماتشرف على تلك الاسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع اجراءات وقوانين وقواعد اساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها، ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والاحداث، وأن تكون قابلة للاثبات و بالامكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق والاساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم. (سليمان، 2006،91)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات جودة التقارير المالية والعلاقة بينهما ، ودراسة مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة باتيميتال، والتي شملت، قسم المحاسبة قسم التدقيق الداخلي قسم المالية، المدققين الخارجيين للشركة. وخلصنا في النهاية الى أن حوكمة الشركات تعتبر من بين أهم الانظمة المساعدة في الرفع من جودة التقارير المالية، من خلال ضمان حقوق الاطراف ذوي المصلحة والنزاهة وشفافية المعلومات وحرية تداولها، أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين المتغيرين في المؤسسة محل الدراسة فخلصنا الى وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين في المؤسسة محل الدراسة، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية مثل: عدم التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة، ضعف نظام التسيير، عدم حياد التدقيق الداخلي، ضعف نظام الرقابة الداخلية، عدم تطبيق الأدوات المحاسبية الحديثة، غياب الافصاح والشفافية، سيطرة فئة معينة على الادارة.

الفصل الثالث: جانب التطبيقي

المبحث الاول: التعريف بعينة البحث

(نبذة مختصرة عن المصرف اشور الدولي):

مصـــرف آشـــور الـدولي/ حزمـة متكـاملـة من الخـدمـات المصـــرفيـة / (18) ســـنـة من الخـدمـة التميزة: تأسس مَصرِف آشور الدولي للإستثمار عام 2005 كشركة مُساهمة خاصة ضمن القِطاع الخاص و أول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حُزمة متكاملة من الخدمات المصرفيّة للمؤسسات التجاريّة و الأفراد في العراق. و نظراً لنمو أعمال المصرف و النجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعا ليصل في العام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار تقريبا). وانطلاقا من رؤية المصـــرف الريادي واســـتراتيجيات العمل الموصـوعة فقد سـعت ادارة المصـرف من خلال الاهداف المرحلية والسـياسـات المصـرفية المعتمدة الى تقديم خدمات ومنتجات مصـــرفية متنوعة اســتجابة لمتطلبات الزبائن واحتياجاتهم من حيث التميز والنوعية والجودة مع المحافظة على كفاءة الاداء وترشيد النفقات وفق رؤيا واضحة لتمويل قطاعات الاقتصاد والانشطة المختلفة ذات الصلة بالسلح والخدمات الاساسية ومواكبة التطورات الفنية والتقنيات الحديثة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقليم خاصة والعراق عامة كهدف ستراتيجي استرشادا بالقيم الجوهرية المعتمدة كمرشد لعملها (الثقة – المصداقية والاستقامة والعدالة – الشفافية – التطوير المستمر – المهنية – خدمة الزبون اولا) اضافة الى اللوائح والمقررات الصادرة من جهات وهيئات عالمية متخصصة.

خدمات المصرف اشور الدولي:

الخدمات الشخصية:

يوفر لكم مصرف آشور الدولي للإستثمار مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد لتلبية احتياجاتكم. أن منتجاتنا تشمل الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الودائع لأجل، القروض والتسهيلات الشخصية، تمويل السيارات، بطاقات الائتمان، تحويل الأموال، تحويل العملات والفرص الاستثمارية. ويشمل الخدمات كالاتي:

أ) الحسابات.

ب) القروض.

ج) البطاقات.

د) الحوالات.

1. **الخدمات المصرفية للشركات:**

يعد قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية من الأقسام الرئيسية في مصرف آشور الدولي للإستثمار، فقد استطعنا تزويد عملائنا بمجموعة متنوعة من الخيارات المالية باستمرار، تتراوح من الاقراض التجاري التقليدي إلى تسهيلات منظمة راقية حيث قدم المصرف خدماته لمختلف المشاريع في كافة القطاعات الإقتصادية. ويشمل الخدمات كالأتي:

ا) قروض المشاريع الضغيرة والمتوسطة.

ب) قروض الشركات.

ج) السحب على الكشوف.

د) خدمة توطين الرواتب.

ه) الخدمات التجارية.

الخدمات الالكترونية:

تسمح هذه الخدمة بتقديم الخدمات المصرفية لزبائن المصرف عبر الانترنت ويستطيع الزبون التسجيل بهذه الخدمة من خلال مراجع أي من فروعنا واستلام قسيمة التسجيل وبعد ذلك يستطيع الزبون الاستفادة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي يقدمها مصرف آشور لجميع زبائنه. ويشمل الخدمات كالأتي:

ا) فتح حساب المصرفي.

ب) طلب بطاقة الماستر كارد.

ج) طلب بطاقة الدفع الفوري.

د) طلب القرض.

ه) طلب التوظيف.

ان تطور أداء المصرف قد تحقق في مجالات متعددة، كما يسترشد المصرف بالمعاير الدولية ومقررات بازل ابرزها تلك المتعلقة بالهياكل التنظيمية المستندة على تقسيم الوظائف والاعمال لتسهيل التكامل بين الدوائر المختلفة مراعين الالتزام بكافة القوانين والانظمة المرعية.

من ناحية المحاسبة والتدقيق والامتثال التي تعزز الدور الاشرافي لمجلس الادارة والادارات العليا والمتابعة للعمليات المصرفية وتحقيق مصالح كافة الجهات المستفيدة والتي لها مصلحة في المصرف بالاضافة الى تحسين البنية المالية ونوعية الاصول والمحافظة على جودتها ونمو الودائع والعوائد السنوية وتستند على قاعدة متنية من حقوق المساهين واحتياطات اساسية وثانوية وبناء المخصصات الاحترازية والتحوط من مخاطر المضاربة والانكشاف مع سيولة نقدية عالية كما يعتمد المصرف افضل الممارسات المصرفية واحدث النظم الالكترونية.

وقد ساعد في تطوير الاداري وتحقيق المنشودة بتكوين لجان متخصصة تعمل باشراف مجلس الادارة والاعضاء غير المتفرغين وتطوير نظام المخاطر والضبط الداخلي والمعايير بهذا الخصوص وسياسات الاستثمار والتحوط وتشمل (لجنة التعيينات والمكافات والتدريب – لجن الائتمان – لجنة الاستثمار – لجنة المخاطر – لجنة السيولة – لجنة مراجعة الحسابات – لجنة الحوكمة) وغيرها من اللجان الاخرى التي تعزز الرقابة الداخلية لضمان الدقة والاتقان في العمل والامتثال للقوانين والتعليمات المرعية بما فيه اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال وتحديث استثمارات اعرف زبونك ضمن النظام المصرفي الالكتروني وتحري الدقة في قاعدة بيانات العملاء ومراجعتها دوريا بما ينسجم مع المعايير والانظمة العالمية وكفاية راس المال ومقررات بازل الثانية والثالثة ونسب الاحتياطي القانوني والمحافظة على نسب مقبولة من السيولة النقدية

وادارتها بالشكل الامثل مما يحقق عوائد جيدة للمودعين والمستثمرين والاستخدام الامثل للموارد مراعين في الاشتثمار منح التمويل وفقا للمعايير الائتمانية المعتادة في درء المخاطر للمحافظة على التوازن بين حجم الودائع وراس المال والاحتياطيات من جهة وحجم التمويل الائتمان والممنوح من جهة اخرى والتوزيع الامثل لموجوداته حفاظا على اموال المساهمين والمودعين.

المبحث الثاني: اجراءات الحوكمة في مصرف أشور الدولي

نستعرض في اطار هذا المبحث واقع اجتماعات الهيئة العامة للمصرف،و مجموعة العلاقات بين مجلس الادارة و الادارة التنفيذية و المساهمين و الجهات الاخرى و اللجان المنبعثة من مجلس الادارة،وواقع السياسات الحاكمية المتيحة في المصرف و كما يلي:-

اولاً:-الهيئة العامة للمصرف:-

من خلال متابعة اعمال الهيئة العامة للمصرف محاضرها و اجراء المقابلة مع المعينين من المساهمين و القائمين على اجتماعات الهيئة خرجوا الباحثون بما يلي:-

1-يتم توثيق اجتماعات الهيئة العامة بمحاضر نظامية.

2-يحتفظ المصرف بسجل نظامي يوثق فيه عدد اسهم المساهمين.

3-يتم عقد اجتماعات الهيئة العامة بشكل دوري في ضوء التعليمات الخاصة بالمصرف المركزي العراقي.

4-يتم اعلام المساهمين باجتماعات الهيئة العامة قبل موعد الاجتماع بوقت كافي مع بيان جدول اعمال الاجتماع.

5- يتم استحصال موافقة البنك المركزي بمواعيد اجتماع الهيئة العامة.

6-يحضر اجتماعات الهيئة العامة اضافة الى المساهمين ممثلين عن المصرف المركزي العراقي، وممثلين عن دائرة تسجيل الشركات.

7-في اجتماعات الهيئة العامة يتم عرض التقرير السنوي للمصرف ومناقشة ملاحظات كل من تقرير المدقق الخارجي ، وتقرير لجنة التدقيق ، وتقارير اللجان الاخرى.

8-يتمتع المساهمون بحقوق متساوية وعادلة من حيث التصويت، انتخاب اعضاء مجلس الادارة,محاسبة الادارة على اي تقصير,الحصول على المعلومات عند الحاجة، تعيين المدقق الخارجي أو عزله.

9-يتمتع المساهمون بحرية مقاضاة ادارة المصرف عند اكتشافهم: عدم نزاهة مجلس الادارة,اخفاء معلومات هامة عن نشاط المصرف، عدم التعامل معهم بعدالة وشفافية,عند عدم التزام اعضاء مجلس الادارة باخلاقيات العمل.

ثانياً:اختصاصات مجلس الادارة و مسؤولياته :-

من خلال متابعة اعمال مجلس الادارة للمصـــرف و محاضـــرة و اجراء المقابلة مع القائمين و المتابعين و المستشاريين المجلس حول تشكيل المجلس و أعماله و علاقاته و خرجوا الباحثون بما يلي:-

1-يتم انتخاب اعضـــاء المجلس من قبل الهيئة العامة بشـكل شـفاف، وجميع الاعضـــاء المجلس يمثلون اعضـــاء مستقلين ما عدا مدير مفوض المصرف، و جميع اعضاء المستقلون يمتلكون اسهم المصرف.

2-يتحمل مجلس الادارة الاشـراف الشـامل و التوجيه الاسـتراتيجي للمصـرف و سـلامة المركز المالي من خلال الموافقة على اعتماد سياسات الائتمان و الاستثمار في حدود معينة للحد من نسبة تعرض المصرف للمخاطر.

3-يجتمع المجلس دوريا لمناقشـة قضـايا المصـرف و خطط العمل و النفقات الرأسـمالية و اعتماد ما هو مطلوب اعتماده.

4- يراجع المجلس بانتظام تقدم المصرف نحو تحقيق استراتيجيته و أهدافه.

5-يساعد المجلس في ادارة مسئولياته وواجباته لجان تشكل لهذا الغرض.

6-في اغلب اللجان التي تشكل من قبل المجلس هنالك تمثيل لاعضاء مستقلين غير تنفيذيين، ويبلغ في لجنة التدقيق ١٠٠%.

7-يتسم هيكل مكافآت اعضاء المجلس بالعدالة بشكل يتناسب والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.
8-يحرص مجلس الادارة على اتباع سياسة واضحة في تعظيم ملكية حملة اسهم المصرف في الاجل الطويل.

9- يحرص اعضاء مجلس الادارة في الافصاح عن اية تعاملات مالية لهم ولكبار الموظفين مع المصرف والالتزام بتعليمات المصارف الخاصة و قانونها.

10-يحرص اعضاء مجلس الادارة في عدم ممارسة المصرف لاي نشاط تخالف قانون المصارف الخاصة.

11-يحرص مجلس الادارة الاهتمام الملاحظات كافة التي ترد في تقارير لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ودائرة التدقيق الداخلي ومراقب الامتثال ومعالجتها.

12-يحرص مجلس ادارة المصـــرف على تقديم خدمات مصـــرفية للمجتمع بصـــورة عادلة وبما يحقق الرفاهية الاجتماعية.

١٣- هنالك دعم مســـتمر لمجلس الادارة للجمعيات الخيرية والحقوقية والمجتمع المدني، وجهات حماية البيئة والتعليم والصحة، والشهداء.

14- هنالك دعم مستمر لمجلس الادارة التقديم خدمات اجتماعية للعاملين في المصرف.

15-هنالك مراجعة مســـتمرة لمجلس الادارة في اجتماعاتهم الدورية في تحقيق الجودة المطلوبة عالمياً للخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.

16-هنالك حرص كبير لمجلس الادارة على ان تكون علاقة المصـــرف مع المصـــرف المركزي مميزا، و اقامة علاقات مهنية مميزة مع المصارف الأخرى بما يخدم المجتمع.

17-يقوم مجلس الادارة بتعيين رئيس وأعضـــاء هيئة الرقابة الشـــرعية، على أن يكون الاعضـــاء من ذوي الاختصـــاص و الكفاءة العالية و التعاقد معهم بعد موافقة الهيئة العامة للمصـــرف على تعيينهم وتحديد اتعابهم طبقاً للتعليمات و الاعراف المعتمدة.

ثالثاً:اختصاصات اللجان التابعة لمجلس الادارة:-

لزيادة فاعلية مجلس ادارة المصـــرف كونه المســـؤول النهائي نو ادارة أعمال المصـــرف و شـــؤونة،يقوم المجلس بتشـكيل لجان تسـاعدة على القيام بمهامة بكل شـفافية و مهنية،ويتم تكرير المهام و اختصـاصـات و صـلاحيات و مسؤوليات هذة اللجان، والتي ترفع تقاريرها الى مجلس الادارة ليتم اتخاذ القرارات السليمة على ضوئها،ومن هذة اللجان ما يلي:-

1-لجنة الحوكمة

تكوين اللجنة و مؤهلات اعضائها

أ- تتكون اللجنـة من رئيس مجلس الادارة و اثنين من أعضـــاء المجلس يختـارهمـا المجلس و مـدير المفوض للمصرف.

ب-يكون رئيس مجلس الادارة رئيسا للجنة.

ت-تكون مدة العضوية في اللجنة مدة عضوية مجلس الادارة نفسها.

ث-يتولى مدير الدراسات والتطوير مهام مقررية اللجنة.

2-اهداف اللجنة و مهامها:
تتولى اللجنة التأكد من تطبيق دليل الحوكمة والمبادئ الاساسية للادارة الرشيدة لعمليات المصرف و موارده ، و التحقق من سير العمل في المصرف بصورة سليمة و متابعة انجاز الاهداف المعتمدة، وتتولى على وجه الخصوص ما يلي:

أ- التوصية بالموافقة على دليل الحوكمة ، و العمل على تحديثه و اجراء التعديلات و التنقيحات عليه طبقا لمقتضيات العمل وتطويره.

ب-التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف ، و اجراءات استحداث أو الغاء الوحدات التنظيمية أو دمجها ، و تحديد المسؤوليات الخاصة بالتشكيلات التنظيمية وتعديلها.

ت-مراجعة التقرير السنوي للمصرف ، وبالأخص الفقرات المتعلقة بالحوكمة و الافصاح.

ث-الاشراف على عملية تقييم الاداء المؤسسي للمصرف ، و مراجعة التقارير الخاصة بذلك و رفع التوصيات بشأنها الى مجلس الادارة.

ج- حفظ التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس توثيقها ومتسابقها.

ح-متابعة اخر المستجدات على الصعيدين المحلي و الدولي في مجال الحوكمة لاستفادة منها و توظيفها للارتقاء بعمل المصرف.

خ- دراسة أدلة السياسات و الاجراءات الخاصة بالمصرف ، وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الادارة.

د-تقديم خطة وتوصيات الى مجلس الادارة حول تعاقب الاجيال و خلق كادر قيادي بديل لوظائف المصرف الرئيسة.

2-لجنة التعيينات و المكافآت و التدريب

تكوين اللجنة و مؤهلات اعضائها

أ- تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل ، يختارهم المجلس استنادا إلى كفاءتهم وخبراتهم.

ب يعين مجلس الادارة أحد الاعضاء رئيساً للجنة.

ت-للجنة الحصول على الاستشارات و الدعم الفني من مصادر خارجية لمساعدتها في أداء مهامها، على ان يكون ذلك بعلم مجلس الادارة و موافقتها.

ث-تكون مدة العضوية في اللجنة مدة عضوية مجلس الادارة نفسها.

ج- يتولى مدير ادارة الموارد البشرية في المصرف مهام مقررية اللجنة.

2-اهداف اللجنة و مهامها:
تتولى هذه اللجنة مهمة ترشـــيح المؤهلين للتعيينات المهمة ومراجعة الرواتب و الاجور و المكافآت الممنوحة الى أعضـــاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية و جميع العاملين في المصـــرف ووضـــعها، و اقتراح خطة التدريب والتطوير ، و تتولى على وجه الخصوص ما يلي:

أ- التوصية بالموافقة على السياسات العامة و الهيكل العام للرواتب والأجور و الحوافز داخل المصرف بما يؤدي الى زيادة انتاجية العمل و رفع مســتوى الاداء العام ، وضــمان الولاء والانتماء للمصــرف، وتحقيق الاســتقرار الوظيفي ، واستقطاب الكوادر المؤهلة و تحسين بيئة العمل.

ب- مراجعة التعليمات و الاجراءات المتعلقة بالرواتب والأجور و المكافآت و الحوافز.

ت-تقديم المقترحات لتعديل مســتوى الرواتب والأجور و المكافآت الممنوحة للعاملين في المصــرف ، وتقديم الخدمات الصحية و الاجتماعية والاسكانية.

ث-وضع خطة باحتياجات الموظفين و مؤهلاتهم.

ج- مراجعة التعليمات و السـياسـات المتعلقة بتعيين الموارد البشـرية و الاسـتقالات، وانهاء خدمة موظفي الادارة التنفيذية و جميع العاملين في المصرف مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.

ح- مراجعة التقارير الدورية الواردة من الادارة التنفيذية حول وضـــع ادارة الموارد البشـــرية ، ومعدلات دوران العمل و المؤشرات الرئيسة الاخرى ، و التوصية بالاجراءات للتعامل معها.

خ-اقتراح المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الادارة و اللجان المرتبطة بالمجلس.

د-مراجعة الخطة السنوية لتدريب الموارد البشرية لدى المصرف و تطويرها،و متابعة نشاط التدريب و التطوير.

ذ-تقديم خطة و توصـــيات الى مجلس الادارة حول تعاقب الاجيال و خلق كادر قيادي بديل لوظائف المصـــرف الرئيسة.

المبحث الثالث :الافصاح و الشفافية في التقارير المالية لمصرف أشور

اولاً:تقرير رئيس مجلس الادارة:

تضمن التقرير المالي السنوي (2021) للمصرف كلمة السيد رئيس المجلس الإدارة التي يسرد فيها واقع المصرف بشكل مقتضب من خلال ما تحقق من نشاطات كانت مخططة لها، وموقع المصرف بين المصارف الاهلية في العراق من خلال الاشارة الى تقييم المصرف المركزي العراقي للمصرف،و العلاقات الصرفية للمصرف مع المصارف الخارجية، و التحديات التي واجهها المصرف خلال سنة المالية, وعليه يحاول السيد رئيس المجلس الادارة في تقريرة ان يسلط الضوء على كل ما من شأنه إعطاء صورة مشرقة عن المصرف دون ان يستعرض أية سلبيات للمصرف.

ثانياً:تقرير مجلس الادارة:

يحتل تقرير مجلس الإدارة حيزا مهما ضمن التقرير السنوي للمصرف من حيث يعرض مجلس إدارة المصرف في تقريره اهم نشاطات المصرف خلال السنة المالية معززا ذلك بالارقام والجداول والرسوم البيانية وللجان التى شكلت من قبل المجلس، وفي هذا الاطار ايضاً إشارة إلى وجود لجنة المراجعة و لجنة ادارة المخاطر، والاعتماد على مجموعة من المستشارين المصرفيين ، واهتمام المجلس بنظام الظبط الداخلي.

و ادناه ملخص لأهم فقرات تقرير مجلس الادارة التي وردت في التقرير السنوي (2021) الذي من خلالة يرى المجلس انة يمارس ادارة رشيدة و يلبي متطلبات الحوكمة في الافصاح و الشفافية:

1-اعضاء مجلس الادارة:
في اطار الشفافية التى يمارسها المصرف يعرض تقرير مجلس الادارة ضمن التقرير السنوي(2021)قائمة بأسماء و مناصب و عدد الاسهم و نسبة الملكية لأعضاء مجلس الادارة،كما يعرض تقرير مجلس الادارة عدد الاجتماعات المجلس وفيها اذا حصل المجلس على أية تسهيلات مصرفية خلال سنة المالية.

2-المصارف التي ساهمت في رأسمال المصرف:
في الطار تعزيز الشفافية حرص المصرف في التقرير السنوي (2021)وضمن تقرير المجلس عرض قائمة بأسماء وعدد أسهم والنسبة الملكية للمصارف المساهمة في رأس مال المصرف.

3-أهداف المصرف و خططة:
يستعرض المجلس هنا أهداف المصرف التي قامت عليها المتمثل بالتطوير المستمر،الابتكار،الثقة،الامان،السمعة،و خطط مستقبلية في استحداث فروع و انشطة مصرفية جديدة،و ادناه ابرز اتجاهات المصرف و أهداف التي جاءت في تقرير مجلس الادارة ضمن التقرير السنوي (2021):-
1-الاستمرار في تنويع الخدمات و المنتجات المصرفية و تطويرها.
2-استكمال شبكة الفروع و المكاتب و اجهزة الصراف الالي.
3-استكمال عملية تطبيق الهيكل التنظيمي الجديد و استقطاب الكفاءات لسد الشواغر.

4-العقود الموقعة:-
يلحظ ان مجلس الادارة المصرف يمارس أقصى درجات الشفافية في تسليط الضوء على كافة العقود التي يبرمها المصرف خلال السنة المالية، التى افصح عنها المصرف في تقريره السنوي 2021.

5-الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:-
ضمن التقرير السنوي 2021 عرض تقرير مجلس الادارة فقرة عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وهذا يدل على تطور في عرض المعلومات المالية للمصرف في تلبية متطلبات عرض البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية(IFRS,IAS).

6-الحوكمة:-
اشارة التقرير السنوي للمصرف (2021)الى تبني المصرف لحوكمة الشركات تلبية
لمتطلبات البنك المركزى واسترشاداً لمباديء وتوجيهات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وعليه فقد وضح المصرف دليل الحوكمة للمصرف،واستحداث لجنة الحوكمة بوصفها إحدى اللجان المرتبطة بمجلس الادارة مستنداً أدارتها إلى رئيس مجلس الادارة.

7-مكافحة غسيل الاموال:-
اكد تقرير السنوي (2021)فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الاموال على ما يلى:-
أ-حرص المصرف على الالتزام البنك المركزي و انظمته و تعليماتة كافة.
ب- الالتزام تنفيذ تعليمات مكافحة غسيل الاموال من خلال تدقيق كافة المعاملات و توقيعها من قبل مدراء وحدات غسيل الاموال في الفروع للمبالغ التي تزيد عن (15) مليون دينار.
د-قيام المصرف باستيفاء الوثائق و المستمسكات كافة التي تخص التعرف على الزبون بصورة واضحة عند فتح الحاسابات الجارية.
ج-امتثال المصرف لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الامريكي (FATCA) من خلال القيام بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب الامريكية (IRS) بناء على توجيهات البنك المركزى.

الاستنتاجات:

فيما يلي أهم الاستنتاجات التي خرج بة البحث و كما يلي:-

1-يتطلب تطبيق الحكومة داخل المصرف توافر التنظيم الاداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ، لجنة تدقيق ، إدارة تدقيق داخلي، لجنة ادارة المخاطر ، مع وظيفة مراقب الامتثال.

2-إن التقارير المالية المعدة بصورة جيدة ونزيهة ستظهر أثر العلاقات بين الاطراف المختلفة أي التأثير المتبادل بين المصرف والمجتمع والحوكمة ، خاصة لو كانت هذه التقارير قد دققت بعناية كبيرة.

3-أسس مجلس ادارة مصرف أشور الدولي على إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية و الهيكل التنظيمي للمصرف خلال سنة المالية 2021بحيث يواكب متطلبات حوكمة الشركات ، حيث بادر المصرف بربط دائرة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق التى ترتبط بمجلس ادارة المصرف وذلك تعزيزاً لاستقلالية هذه الادارة ، واستحداث لجنة ادارة المخاطر التي ترتبط بمجلس إدارة المصرف.

4-تبنت إدارة المصرف خلال سنة المالية 2021متطلبات الادارة الاستراتيجية،من خلال وضع أهداف وغايات استراتيجية تغطي السنوات لغاية 2025، و هذا من شأنه وضع مجلس إدارة المصرف نحو تحديات استراتيجية.

5-من اللاحظ على تقرير المدقق الخارجي لسنة 2021ان التقرير متطابق من حيث الشكل والمحتوى مع تقرير السنة السابقة 2021فيما يتعلق بالملاحظات رغم تغيير المدقق الخارجي للسنة المالية ٢٠٠١ ، مما يعطي انطباعاً بعدم فاعلية عملية التدقيق الخارجي من حيث أنها كانت شكلية أكثر من أن تكون فنية، وبما أن التدقيق الخارجي يمثل ركيزة اساسية لحوكمة الشركات ويمثل بعداً محاسبياً لها فإن الامر ينعكس سلباً على تطبيق الحوكة في المصرف في بعدها المتمثل بالافصاح والثقافية .

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات يمكن لنا ان نقدم التوصيات التالية:-

1-ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية والهيكل التنظيمي الجديد الذي تبناة المصرف خلال سنة المالية 2021، لما يحمله الهيكل الجديد من تلبية متطلبات الحوكمة ، والأثر الايجابي في تفعيل التقارير المالية للمصـــرف في دعم الافصاح والشفافية.

2-ضـرورة تفعيل دليل الحوكمة الذي تبناه المصـرف خلال السـنة المالية 2021، مع ضـرورة تضـمين التقارير المالية السنوية للمصرف تقريراً عن مدى التزام المصرف بدليل الحوكمة.

3-لزيادة فاعلية التقارير المالية توصـي الباحثون بضـرورة ان تتضـمن التقارير المالية للمصـرف كشـوفات تحليلية عن مخاطر المصرف.

4-انطلاقاً من اهمية لجنة التدقيق بوضـعها دعامة اساسية لحوكمة الشركات نرى ضـرورة تفعيل اللجنة من خلال دفعها بالكوادر المؤهلة.

5-من خلال ملاحظاتنا لتقرير مراقب الحسابات ترى ضـرورة تحمل لجنة التدقيق مهامها بخصـوص عمل مراقب الحســابات ومراجعتها لتقرير مراقب الحســابات وبذل كل الجهد بما يحقق تدقيق فني ســليم يكون محل ثقة الهيئة العامة للمساهمين.

المصادر

أولا: المصادر العربية :

1. إبراهيم محمد عبد الفتاح, 2005, " **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشـــركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية** ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة .

2. إســماعيل،علي عبد الجابر 2010 **العلاقة بين مســتوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤســســية وجودة التقارير المالية** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.

3. انشـاصـي, رولا عبدالمجيد انشـاصـي,2015,**دور حوكمة الشـركات في تحسـين وظيفة التدقيق الداخلي** رسالة ماجستير غير منشورة غزة: الجامعة الاسلامية - غزة، كلية التجارة.

4. الوردات واخرون،2005, **التدقيق الداخلي في ضــل حوكمة الشــركات** ، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة.

5. المشهداني ، يشرى نجم عبد الله، 2007,**الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة** دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "أطروحة دكتوراة فلسفة في محاسبة جامعة بغداد.

6. **الملتقي الوطني حول الحوكمة المحاســبية للمؤســســة** الجامعة العربي بن مهيدى - أم البواقى ، كلية الادارة والاقتصاد وعلوم السين، 2009.

7. توفيق محمد شريف,2005,**حوكمت الشركات الأهمية والمبادئ والمصطلحات**, قاهرة.

8. جمعة،و اخرون,2007, **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبة .**

9. حماد، طارق عبد العال (2006) **موسوعة معاير المحاسبة** ، (ج1).الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية

10. حمام ، ماجد اســماعيل حمام ،2009, لأن تطبيق **قواعد الحوكمة على الافصــاح المحاســبي وجودة التقارير المالية** لبحث استكمالي الحصول على درجة ماجستير في محاسبة التمويل الجامعة الاسلامية – غزه.

11. حنان, رضوان حلوه حنان, 2009 "مدخل النظرية المحاسبية، (الإطارالفكري التطبيقات العلمية)، (ط2) ، عمان، الأردن دار وائل للنشر.

12.خليل، محمد احمد إبراهيم ,2005, **دور حوكمة الشـــركات في تحقيق جودة المعلومات المحاســـبية وانعكاســاتها على ســوق الأوراق المالية** - دراســة نظرية تطبيقية . مجلة الدراســات والبحوث التجارية. العدد 1, ص 723-782.

13.سـامي،مجدي محمد سـامي (2005) **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية** المنشـورة في بيئة الأعمال المصـرية مصـر المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشـركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية.

14.سليمان,محمد مصطفى سليمان,2006,**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** - دراسة مقارنة الدار الجامعية،مصر.

15.شـــرويدر، واخرون, 2006،**نظرية المحاســـية**, تقريب كا جيجي، خالد على احمد ، أبراهيم ولد محمد ، نظرية المحاسية / المملكة العربية السعودية الرياض دار النشر المريخ.

16.شـــلتوني، فايز زهير (2005)، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصـــاح عن المعلومات الضـــرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

17.شـيرازى،عباس مهدي،1995, **نظرية محاسـبة**،الطبعة الاولى،دار السـلاسـل للطباعة والنشـر والتوزيع الكونيت.

18.شحاته, السيد شحاته وعلى عبد الوهاب، 2007،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في هيئةالاعمال العربية والدولية المعاصرة** ،الدار الجامعية ، مصر.

19.عبد الفتاح ســـعيد توفيق,2019,**العلاقة بين آليات حوكمة الشـــركات ومؤشـــرات جودة التقارير المالية** "دراسة إمبريقية". مجلة البحوث التجارية، (4)41 56-1.

20.فداوي, أمينه فداوي,2014,**دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية**. عنابة: أطروحة دكتواره غير منشـورة كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير، قسـم العلوم المالية، جامعة باجي مختار.

21.كيسو،دونالد وجيرى ويجانت ، تقريب و أحمد حامد حجاج,1999 ,**محاسية المتوسطة**، الجزع - الاول ، الطبعة العربية الثانية ،دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية.

22.**مؤسسة معايير الدولية**،سنة (2012).

23.ميخائيل،أشـــرف حنا ميخائيل، 2005,**تدقيق الحســـابات في اطار منظومة حوكمة الشـــركات** بحوثات أوراق عمل المؤتمر العربى الاول حول التدقيق الداخلي في اطار مملكة الشركات،القاهرة.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

24. Basel Committee on Banking Supervision. "Enhancing corporate governance for banking organisations ".Switzerland, February 2006.

25. charkhan, Jonathan, Keepin better company Corporate Governance

26. Kieso, Donald. Ef Weygandt, Jerry. J 18 Warfield, Terry D 39, 2012, Intermediate Accounting, 14th edition, John Wileg& Song,inc.

27. OECD. "G20/OECD Principles f Corporate Governance." Paris, 2014.

28. ten years on, Second edition Oxford University Press, (2005).
29.
30. (www.iasplus.com,2014).